Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED)
ISSN 2605-6461 Vol 5. N° 1, 2022

# واقع وآفاق تطبيق الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

# Prospects for the application of social protection for businesses in Morocco

**الدكتورة نرجس البكوري**
**أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس جامعة سيدي محمد بن عبد الله**
Narjisse.elbakkouri@usmba.ac.ma

**ABSTRACT;** Social protection has been dedicated either at both the international level, such as Article 22 of the Universal Declaration of Human Rights of 1948, or at the national level, by issuing a set of laws by the Moroccan legislator such as; protection from work accidents and occupational diseases, medical insurance, or compensation for job loss. But after the publication of some reports, and after the pandemic that the world has known, which showed the limitations of the social protection system, and in light of the high royal instructions in which his Majesty The King Mohammed VI insisted on the necessity of creating a social protection revolution, which was done by signing the outputs of the law - Box 09.21.

In this context, it can be said that the horizones to apply this protection at the level of contracting have a key role in the contribution to the entitlements of its workers, and it is not only related to the private or public sector, but it goes beyond that to other categories, which seeks for the implementation of future plans related to the contracting sector in light of the transformations that this system has known at the national level and applying this huge social protection workshop, which will inevitably be considered as a critical turning point in the path of achieving balanced improvement, which requires the mobilization of important investments, besides the effective involvement of all active forces through the spirit of citizenship.

**Keywords**: Social responsibility; Framework Law 21-09; Sustainable development; Risks; Enterprises.

**ملخص**: تعتبر الحماية الاجتماعية تلك الوسيلة التي يمكن بواسطتها حماية كرامة المواطن، وهي حق من حقوق الإنسان ترمي إلى حماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية للعوارض الاجتماعية اللاإرادية، والتي يمكن تصورها إما في شكل غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو إصابة تحدث في إطار العمل أو غيرها من الحالات ....

وقد تم تكريس الحماية الاجتماعية سواء على المستوى الدوليمن خلال المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، أو على المستوى الوطني وذلك بإصدار المشرع المغربي مجموعة من القوانين كالحماية من حوادث الشغل والأمراض المهنية أو التغطية الصحية أو التعويض عن فقدان الشغل، لكن مع صدور مجموعة من التقارير وبعد الجائحة التي عرفها العالم والتي أبانت عن محدودية نظام الحماية الاجتماعية، وفي ظل التوجهات الملكية السامية التي دعا فيها جلالة الملك محمد السادس إلى ضرورة إحداث ثورة الحماية الاجتماعية ، وهو ما تم من خلال التوقيع على مخرجات القانون- الإطار 09.21.

وفي هذا السياق يمكن القول ، إن آفاق تطبيق هذه الحماية على مستوى المقاولات لها دور أساسي ومساهم في مستحقات أجرائها، ولا يرتبط فقط بقطاع العمل الخاص أو العام، بل يتجاوز ذلك إلى فئات أخرى ، مما يستدعي تنفيذ المخططات المستقبلية المرتبطة بقطاع المقاولات في ظل التحولات التي تعرفها هذه المنظومة على المستوى الوطني و تنزيل هذا الورش العملاق المتعلق بالحماية الاجتماعية والذي سيشكل لا محالة منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة، الذي يتطلب تعبئة استثمارات هامة فضلا عن الانخراط الفعال لجميع القوى الفعالة من خلال التحلي بروح المواطنة.

**كلمات المفاتيح** : المسؤولية الاجتماعية ;القانون الإطار 21-09;التنمية المستدامة;المخاطر ;المقاولات.

## مقدمة

لا يختلف اثنان على أن العصر الذي يعيشه العالم بسبب تعدد أساليب وسائل الإنتاج والتي تتخذ مجموعة من الأشكال بتعدد الأنشطة التجارية وتنوعها، أضحى معه من الصعب ضمان مختلف المخاطر التي تهدد حياة الأشخاص في المشروعات الاقتصادية.

ولما كانت الحماية الاجتماعية الوسيلة التي يمكن بواسطتها حماية الكرامة لكل مواطن باعتبارها لم تنبع من قيم التعاطف والإحسان، بل أصبحت حق من حقوق الانسان الأساسية وضرورة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى حماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية للعوارض الاجتماعية اللاإرادية، والتي يمكن تصورها إما في شكل غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز أو الأمومة أو إصابة تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة، كل هذا يأتي لحماية بعض الفئات التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

والحماية الاجتماعية هي ليست وليدة اللحظة وإنما تم تكريسها عبر مجموعة من المحطات المتعددة والمتنوعة على المستوى الدولي، و من أهمها المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948[1]و المادة 9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 [3]، ثم الأهداف 17 للتنمية المستدامة[4]أما على المستوى الوطني ، فقد صادق المغرب على ما يقارب62 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية[5]؛ وعرف الحماية الاجتماعية بالمفهوم الحديث المتعارف عليه حاليا مع مرحلة الحماية، واستمر ذلك بعد الاستقلال وذلك بإصدار مجموعة من القوانين تهم الحماية من حوادث الشغل والأمراض المهنية، بالإضافة إلى أنظمة متعددة للتغطية الصحية، ثم صناديق التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل وهذا ما تم التأكيد عليه في الفصل 22 من دستور المملكة[6]، لكن مع صدور مجموعة من التقارير فيما له صلة بالحماية الاجتماعية، خاصة بعدالجائحة التي عرفها العالم والتي أبانت عن محدودية نظام الحماية الاجتماعية[7]،

1- المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على " لكلِ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقِه أن تُوفَر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية."

2 تنص المادة 9 من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " كل الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية."

3- منظمة العمل الدولية، توصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية – التوصية رقم 2020، منظمة العمل الدول، مؤتمر العمل الدولي.

4- الجمعية العامة للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية".

5- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6724 – 8 نوفمبر 2018، ص26.

6- ينص الفصل "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:
- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة."

7- جائحة فيروس كورونا، هي جائحة عالميةٌ مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)2019، سببها فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة سارس-كوف-2 تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهانا الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019 .

ونتيجة للإرادة السياسية للمملكة وفي ظل التوجهات الملكية السامية التي دعا فيها الملك محمد السادس[8] إلى ضرورة إحداث ثورة الحماية الاجتماعية، وهو ما تم من خلال التوقيع على مخرجات القانون- الإطار 09.21[9] والذي سيهدف إلى وضع ثورة اجتماعية على مستوى الحماية الاجتماعية.

وفي علاقة الحماية الاجتماعية بآفاق تطبيقها على المستوى المقاولاتي، يمكن القول إن المقاولات لها دور أساسي في أنظمة الحماية الاجتماعية حيث أنها فاعل أساسي في هذه المنظومة ومساهم في مستحقات أجرائها، بالإضافة إلى أن مفهوم الحماية الاجتماعية هو في الغالب لدى عموم الناس يرتبط بالعمل سواء في القطاع الخاص أو العام، حيث أن المسألة تتجاوز قطاع العمل إلى محاور أخرى وهو ما سنقف عنده من خلال معرفة وضعية الحماية الاجتماعية وواقعها مع التركيز على أهم المخططات المستقبلية للحماية الاجتماعية المرتبطة بقطاع المقاولات مع العلم أنه من الصعب دراستها بمعزل عن بعضها البعض، وهذا ما سنظهره عند الحديث عن مستقبل الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب ونتائجها على المستوى السوسيواقتصادي، وعليه سنعالج هذا الموضع عبر الانطلاق من إشكالية محورية تهم: **واقع الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب ومستقبلها في ظل التحولات التي تعرفها منظومة الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني**

## المحور الأول: واقع الحماية الاجتماعية بالمغرب

## المحور الثاني: الآفاق المستقبلية لتطبيقات الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

## المحور الأول: واقع الحماية الاجتماعية بالمغرب

يعد الحق في الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان التي تعارف عليها المجتمع الدولي ،باعتبارها حق لكل فرد على المجتمع ومن واجب الدولة ضمان حق الأفراد في الحماية الاجتماعية، ولما كان من وظائف الدولة الحديثة الحرص على تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، أصبح من واجبها ضمان حياة الأفراد وتحسين مستواهم السوسيواقتصادي، وقد انخرطت المملكة المغربية في هذا الورش حيث تمكنت من الوفاء بمتطلبات الإطار المرجعي المعياري العالمي بإعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

وفي ظل التحولات السريعة التي يعرفها العالم أصبحت معه وضعية بعض الفئات مقلقة وخاصة مع تزايد عدد المقاولات وتزايد الحاجة إلى اليد العاملة التي تزايدت معها المخاصر المرتبطة بهذه الفئة، حيث أبانت أنظمة الحماية الاجتماعية عن محدوديتها وعجزها (أولا) لكن المغرب عمل من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات على بلورة مجموعة من الحلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالحماية الاجتماعية خاصة في علاقته بالمقاولة (ثانيا).

8- المملكة المغربية، خطاب إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثانية والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، بتاريخ 31يوليوز 2021.
- المملكة المغربية، الخطاب السامي إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، بتاريخ 08أكتوبر 2021.
9- القانون -الإطار 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6975 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021) ص2178.

## أولا: تشخيص واقع الأنظمة الاجتماعية لأجراء القطاع الخا  في المغرب

سنتطرق في هذا الشق بالتحليل والدراسة لمحدودية أنظمة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص (1) على أن نتطرق في الشق الثاني من هذه الدراسة لأهم المتدخلين في الحماية الاجتماعية (2) على أن نعالج في الشق الأخير من هذا المحور الإكراهات المصاحبة للحماية الاجتماعية الخاصة بالأجراء (3).

### 1- محدودية أنظمة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخا 

تتوفر المملكة المغربية على العديد من أنظمة الحماية الاجتماعية والتي توفر أشكال وأنماط مختلفة من الدعم والخدمات الاجتماعية وهي مجموعة من التراكمات لجملة من البرامج الاجتماعية لتي ساهمت في إرساء مقومات وركائز الحماية الاجتماعية والتي يمكن تقسيمها لنمطين، أولهما قائم على مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي، ويضم أساسا الصندوق المغربي للتقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الجماعي لمنح ورواتب التقاعد، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، حيث إن هذه الأنظمة تغطي القطاعين العام والخاص؛ أما الشق الثاني للحماية الاجتماعية فهو قائم على مبادئ المساعدة وبرامج الدعم الاجتماعي من قبيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج المساعدة الطبية (رميد) والمنح الدراسية والسكن والايواء المدرسي والجامعي وغيرها من البرامج التي تتعدد وتتنوع بتنوع مجالات الحياة.

لكن الملاحظ والمتتبع لشأن نظم الحماية الاجتماعية، يرى أن هناك مجموعة من الأنظمة تختلف مع بعضها البعض سواء على مستوى التنظيم القانوني وشكل التسيير، والأطراف المساهمة والفئة المستفيدة، والخدمات التأمينية والاجتماعية التي يقدمها كل نظام على حدة، هذا ما يجعلنا نتساءل حول الغاية من تعدد هذه الأنظمة، والتي أجاب عنها تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[10] "بكونها أنظمة تتسم بطابعها المحدود وغير المتكافئ والهش.." حيث بالرجوع إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة عن نفس المجلس نجد أن نسبة 60 % من الأشخاص المشتغلين غير معنيين ومحرومين من نظام الحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر هنا بأشخاص يزاولون مهن حرة أو بأشخاص مستقلين، ومسيري المقاولات الذين ليست لهم صفة أجراء، والعاملين في القطاع غير المهيكل، لاسيما في الفلاحة والصيد والصناعة التقليدية والتعاونيات الصغيرة، والأشخاص الذين يوجدون في وضعية انعدام الأمن الاجتماعي بسبب الحوادث وحالات الفصل عن العمل أو انحلال ميثاق الزوجية أو وفاة الزوج أو الزوجة أو التوقف عن النشاط قبل مراكمة حقوق الاستفادة من المعاش، وبالتالي فتفسير هذه المعطيات يوضح بجلاء أنه رغم تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية، إلا أنه لازالت منظومة غير مكتملة الأسس ولو بتعددأنظمتها.

[10]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6724 – (8نوفمبر 2018) ص:43 .

**2- تعدد المتدخلين في منظومة الحماية الاجتماعية**

إن الأوضاع التي تعرفها منظومة الحماية الاجتماعية من محدودية هي ليست وليدة اللحظة وإنما هي نتاج لمجموعة من الاكراهات المرتبطة بمجموعة من الفاعلين في المنظومة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الساهرة على تفعيل مقتضيات الحماية الاجتماعية أو المستفيدين منها.

لكن وبالرجوع لأهم الفاعلين في منظومة الحماية الاجتماعية ،نجد الدولة تسعى عبر جهود منظمة حكومية بتقديم خدمات إلى جميع الأفراد تحت مضلة التشريعات والقوانين التي تجعل منها حقا إنسانيا واجب التنفيذ من قبل مؤسسات ترعاها الدولة، وهنا يظهر بجلاء أهمية الانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة الحديثة التي تحرص على تقليص حالة عدم الأمان لدى الأفراد والأسر عبر تلبية أنواع معينة من الطوارئ الاجتماعية، كالمرض والشيخوخة والبطالة، والتي قد تقود أزمات فردية وأسرية لها تبعاتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق يصعب حصر مختلف تدخلات الدولة في مجال الحماية الاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على اعتبار أن مختلف تدخلاتها لها أدوار هامة في مجال الحماية الاجتماعية، حيث نجد مجموعة من القطاعات الحكومية على رأسها رئاسة الحكومة باعتبارها المسؤول الأول عن مختلف القطاعات الحكومية[11]، أيضا نجد وزارة الاقتصاد والمالية[12]، باعتبارها الوصية على صناديق التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، أيضا نجد وزارة الشغل والادماج المهني[13]،ووزارة التضامن[14] حيث تتكفل بمجموعة من البرامج من بينها دعم الأرامل، برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي الموجه للأشخاص في وضعية إعاقة، برامج دعم المشاريع الاجتماعية للقرب بشراكة مع المجتمع المدني وورش هيكلة وتنظيم مهن العمل الاجتماعي، كما نجد وزارة الصحة[15] والتي تشرف على برنامج المساعدة الطبية "رميد" كما نجد وزارة الداخلية[16] التي تشتغل في مجال المساعدة الاجتماعية من خلال الإشراف على برامج المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وبرنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة؛ بالإضافة لوزارة العدل من خلال إشرافها على صندوق التكافل العائلي، نجد أيضا وزارة التربية[17] حيث تشرف على برنامج «تيسير»، برنامج مليون محفظة، الداخليات والمطاعم المدرسية والنقل ومنح التعليم العالي والتكوين المهني؛ والتكوين، لكن هذه التعددية ينبغي معها التساؤل حول آليات التنسيق والتواصل فيما بين هؤلاء الوزارات وهل المخططات تتم في إطار فردي أم في إطار تشاركي وهي كلها أسئلة توضح بجلاء تجزء صنع القرار والآثار التي ترتبت عنها.

---

11- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، الموقع الرسمي http://www.sgg.gov.ma/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/ 07/12 .
12- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، https://www.finances.gov.ma/تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 /17 /2121 .
13- تم تغير إسم الوزارة إلى وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءة، https://www.travail.gov.ma/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/07/13 .
14- تم تغير الاسم إلى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الموقع الرسمي للوزارة https://social.gov.ma/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/07 .
15- تم تغير إسم وزارة الصحة إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، الموقع الرسمي، https://www.sante.gov.ma تم الاطلاع عليه يوم بتاريخ 2021/07/12 .
16- المملكة المغربية، وزارة الداخلية الموقع الرسمي للوزارة http://www.maroc.ma. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/08/03 .
17- تم تغير إسم الوزارة إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الموقع الرسمي للوزارة https://www.men.gov.ma.تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/08/03 .

كما نجد أيضا بعض الفاعلين الرئيسيين في العملية وهم شركات القطاع الخاص والتي تتعدد وتختلف بتعدد الاطار القانوني للشركات، حيث نجد منها المقاولات التي تعمل في إطار قانوني ومنها مقاولات تعمل في القطاع غير الهيكل وهو ما يجعل ورش الحماية الاجتماعية عملية معقدة ومتشعبة، نتيجة بعض السلوكيات منها التهرب من الالتزامات القانونية والجبائية والاجتماعية على رأسها التصريح بالأجراء في أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث تسود ضمن هذا القطاع بعض الممارسات اللاأخلاقية و التي يحرم معها الأجراء من الحماية الاجتماعية وهو ما يطرح مشاكل مستعصية على صعيد الصحة العمومية.

**3- الاكراهات المصاحبة للحماية الاجتماعية الخاصة بالأجراء**

يمكن الحديث عن مجموعة كبيرة من المشاكل والتي تم رصدها من مؤسسات متعددة على رأسها تقرير النموذج التنموي[18]، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[19]، كما أن وضعية الحماية الاجتماعية والذي يظهر من خلال الملاحظة البسيطة أن هناك فوارق اجتماعية، وهو ما يمكن رصده من خلال بعض الوضعيات والتي تكرس لانعدام الأمن الاجتماعي والتي تجعل وضعية بعض الفئات تطرح أكثر من تساؤل لعل من بين أهمها التوقف عن النشاط قبل مواكبة حقوق الاستفادة من التقاعد ، وفي بعض الحالات يتم الاشتغال في وضعية انعدام الأمن الاجتماعي نتيجة لمجموعة من الظروف التي ترتبط بمركز الأجير ووضعيته الاقتصادية التي لا تسمح له في غالب الأحيان بالمطالبة بتسوية وضعيته الاجتماعية في بعض المقاولات التي قد تكون بدورها في وضعية غير قانونية،

أما القطاع المهيكل والذي يشغل حيز مهم من المقاولات بالمغرب فلا نتحدث عن وضعية اجتماعية وهذا يعود لغياب أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية، وغياب رؤية سياسية مشتركة مما يجعل إطار الحماية الاجتماعية غير منصف بالقدر الكافي، فيصعب معه دمجها في خضم مناقشات السياسة الوطنية، و ضعف آليات الحوار الاجتماعي، بالإضافة لضعف آليات المراقبة ومحدوديتها وقلة مواردها البشرية والمالية، وهو ما يأزم وضعية الحماية الاجتماعية بالمغرب الذي استدعى تدخل رئيس الدولة جلالة الملك محمد السادس لتوجيه الحكومة لوضع مخطط جديد للحماية الاجتماعية حدد معالمه وركائزه التي ينبغي الاشتغال عليها.

## ثانيا: الأوراش الراهنية للحماية الاجتماعية

عرفت المملكة المغربية مجموعة من الإكراهات على مستوى برامج الحماية الاجتماعية، لكن في ظل التوجهات الملكية السامية والتي تم إعطاؤها في خطاب عيد العرش يوليوز 2020 وفي افتتاح السنة التشريعية للبرلمان أكتوبر 2020، تم وضع حجر الأساس لإطلاق ثورة مجتمعية تهم محاربة الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية وحماية الصحة العامة لعموم المغاربة والأجراء بصفة خاصة، وهذا لن يتأتى إلا ببرنامج شامل للحماية الاجتماعية من خلال إطار

[18]- المملكة المغربية، النموذج التنموي تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق والرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ص87.
[19]- المملكة المغربية، الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ص8.

مرجعي يهم الخطوط العريضة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ( 1) حيث يتطلب تنزيل هذا البرنامج مجموعة من الآليات تم تضمينها في القانون -إطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية (2).

**1- الخطوط العريضة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية**

بالرجوع للإطار المرجعي الذي تم إعداده من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة[20] في ظل الولاية الحكومية المنتهية ولايتها، نجد أن هذا البرنامج[21] يهم تعميم التغطية الصحية الاجبارية والتي تهم 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي عن المرض، والذي سيغطي تكاليف التطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج، كما سيتم توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة والتي لا تتوفر على الحق في التقاعد، زيادة على تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لكل شخص يتوفر على عمل قار، على أن يتم تعميم التعويضات العائلية لحوالي سبعة ملاين طفل في سن التمدرس، وبالتالي فإن هذه المحاور الكبرى هي الدعائم الأساسية للحماية الاجتماعية.

بخصوص التأمين على المرض، فهذا الإجراء سيعمل على توسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل مجموعة عريضة من شرائح المجتمع، من قبيل بعض المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاط خاص، ليشمل كل الفئات المعينة وذلك عبر تبسيط مساطر الولوج لهذه الخدمات لاسيما أداء تحصيل الاشتراكات المتعلقة بهذا التأمين وستبلغ تكلفة تعميم التأمين الاجباري عن المرض 14 مليار درهم .

وبخصوص أنظمة التقاعد سيتم توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تحقيق التنزيل التام لنظام المعاشات الخاص بفئات المهنين والعمال المستفيدين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ليشمل كل الفئات المعنية، وستبلغ تكلفة التمويل قرابة 16 مليار درهم على أن يتم تنزيل هذه البرامج في أفق سنة 2025 ليشمل حوالي خمسة (5) ملايين مغربي.

أما بخصوص الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل فهو سيشمل كل شخص كان لديه عمل قار بشروط جديدة تهم تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض، وتوسيع الاستفادة منه لتشمل فئات لم يكن يشملها القانون المنظم للتعويض عن فقدان الشغل، وقد تم تنزيل وإفراغ كل هذه المقتضيات في القانون - الإطار رقم 09.21 والذي سنوضح من خلاله أهم الاليات والتوصيات التي ينبغي معه احترامها لتنزيل هذا المشروع الضخم.

**2- القانون –الإطار التزام قانوني على عاتق الدولة لتنزيل مقتضيات الحماية الاجتماعية**

بعدما عرف المغرب مجموعة من البرامج والأوراش الاجتماعية والتي كانت في الغالب عبارة عن مبادرات حكومية فردية ، تم إعطاء الانطلاقة لبناء برنامج شمولي يهم مختلف فعاليات المجتمع المدني حتى تمت تسميته بالثورة

- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية القانون الإطار المرجعي للقانون رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية تم إصداره بتاريخ 22 فبراير 2021.

[21]- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عن تدخلات السيدات والسادة النواب خلال مناقشة مشروع القانون-إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، تم الاطلاع عليه بالموقع الالكتروني https://www.finances.gov.ma/ بتاريخ 2021/09/11 على الساعة 20.00.

الاجتماعية، ولأول مرة يتم الالتزام بهذا البرنامج في إطار قانوني تم تحديد أهم معالمه ضمن القانون رقم 09.21[22] والذي تم تسميته بالقانون- الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، حيث تم التنصيص في المادة الأولى منه على أن هذا القانون يحدد" الأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية" كما يحدد " المبادئ الأساسية والآليات الضرورية لبلوغ هذه الأهداف خاصة فيما يتعلق بالحكامة والتمويل[23]".

حدد هذا القانون إضافة إلى ذلك المحاور الكبرى التي ينبغي الاشتغال عليها والتي سبق ذكرها في الشق الأول من هذه الدراسة، وفي هذا الصدد تم تحديد آليات التمويل والتي سيم الارتكاز عليها في هذا المشروع، الآلية الأولى: وهي القائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية الاجتماعية وهنا سنتحدث عن الاشتراكات المستحقة طبقا للقوانين الجاري بها العمل ثم الواجبات التكميلية والتي يتم فرضها على بعض الفئات المهنية؛ أما الآلية الثانية: فهي القائمة على التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وهنا نتحدث عن الاشتراكات المسبقة من طرف الدولة والتي تهم المخصصات المالية من ميزانية الدولة والعائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية، والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة ، بالإضافة للموارد التي يمكن رصدها بطرق أخرى.

إضافة إلى ذلك نص هذا القانون على ضرورة إعادة النظر في مجموعة من النصوص القانونية المؤطرة لمنظومة الحماية الاجتماعية ويتعلق الأمر بالقانون رقم 65.00 الخاص بمنظومة التغطية الصحية[24]، والقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا[25]، ثم القانون رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض بعض العلاجات[26]، ثم القانون رقم 17.02 المتعلق بالضمان الاجتماعي [27]، وهذه التعديلات نص القانون – الإطار صراحة على أن تكون بدورها داخل خمس (5) سنوات.

إضافة إلى ذلك تم التنصيص على آليات الحكامة والتي ينبغي إعمالها من خلال خلق إطار مرجعي للحكامة في إطار تشاركي وتفاعلي لمختلف الفاعلين في منظومة الحماية الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالدولة أو المؤسسات الحكومية أو مقاولات القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الفاعلين.

وفي نفس الإطار تم التنصيص على توحيد الإجراءات المرتبطة بهذا الورش تفاديا للإشكالات التي تثيرها والتي سبق رصدها في إطار تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية، وكثرة المتدخلين وغياب التناسق بين مختلف المخططات وهذا ما تم

[22]- القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6975 – بتاريخ 5أبريل 2021.
[23]- يراجع المادة الأولى من القانون- الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.
[24]- القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، الجريدة الرسمية عدد 5058 بتاريخ 16 رمضان 1423(21 نوفمبر 2002)، ص 3449.
[25]- القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الجريدة الرسمية عدد 6586 بتاريخ 18 شوال 1438 (13 يوليو 2017)، ص 3960.
[26]- القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، الجريدة الرسمية عدد 5962 بتاريخ 19 شعبان 1432 (21 يوليو 2011)، ص 3469.
27- القانون رقم 17.02 المتعلق بالضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية عدد 5263 بتاريخ 25 رمضان 1425 ص 2178.

التنبيه له عبر خلق آلية للقيادة تسهر بصفة خاصة على تتبع تنفيذ هذا الإصلاح وتنسيق تدخل مختلف الأطراف الفاعلة في هذا الورش.

ويستفاد مما سبق، أن هذه العملية ليس كأي برنامج سابق حيث ولأول مرة يتم تحديد البرامج التي ينبغي تنزيلها وآليات التمويل والمدة الزمنية التي ينبغي معها تحديد تنزيل هذا الورش الشامل والتي هي خمس سنوات، وتم التأكيد عليها مرة أخرى ضمن المقتضيات الختامية وهو ما ينذر بمستقبل جديد للحماية الاجتماعية بالمغرب.

## المحور الثاني: الافاق المستقبلية لتطبيقات الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

بعدما تحدثنا في الشق الأول من هذا البحث عن الإكراهات التي تصاحب منظومة الحماية الاجتماعية للمقاولات، والبرامج المزمع تنزيلها من طرف المملكة المغربية، سنحاول في الشق الثاني من هذا البحث محاولة استشراف مستقبل الحماية الاجتماعية، من خلال معرفة أهمية إنجاح هذا الورش على المستوى السوسيواقتصادي.

بخصوص الجانب الاجتماعي سنعمل على إبراز بعض مظاهر التحولات الاجتماعية للمقاولة في علاقتها بالأجراء التي ينتمون إليها من خلال بعض الأدوار الحديثة للحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب ودورها في تكريس التنمية الاجتماعية (أولا) على أن نتطرق في الشق الثاني من هذه الدراسة، للتأثيرات التي من الممكن تصورها عند تنزيل ورش الحماية الاجتماعية كما هو متفق عليه وذلك بالتطرق للرهانات المستحدثة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية على مستوى التنمية الاقتصادية (ثانيا).

### أولا: الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب تكريس لمقومات التنمية الاجتماعية

في هذا الشق من الدراسة سنتطرق للحماية الاجتماعية كمقوم من مقومات النموذج التنموي (1) وسنخصص الشق الثاني من الدراسة إلى المآلات السياسية للدولة الاجتماعية (2) على أن نتطرق في الأخير للحماية الاجتماعية ودورها في تعزيز الانتماء المقاولاتي (3).

#### 1- الحماية الاجتماعية من مقومات النموذج التنموي

تعد الحماية الاجتماعية بمثابة إطار عام تؤدي إلى إنجاح التنمية بشكلها العام والشمولي والذي يفرض تدخل مختلف الفاعلين والمتدخلين، ومن ذلك المقاولة التي ستظل أهم هؤلاء الفاعلين باعتبار أن التنمية رهينة بمنظومة اقتصادية متكاملة ومتجانسة.

ولما كان النموذج التنموي غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية[28] وكانت الدول ترتكز بالأساس على تنافسية مقاولاتها خاصة تلك التي تصدر منتوجاتها للأسواق الدولية فإن الاقتصاد المغربي يعرف ضعفا ملحوظا بسبب تشتت النسيج الوطني ومنافسة القطاع غير المنظم.

[28]- المملكة المغربية، النموذج التنموي تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق والرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ص19 .

حيث فرض على الدولة تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المقاولات الاقتصادية[29]، والمسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها "استجابة المؤسسات إلى ما هو أبعد من المتطلبات الاقتصادية والتقنية والقانونية، فعلى الرغم من أهمية الامتيازات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات إلا أن عليها تحقيق منافع اجتماعية أيضا[30]" حيث من خلال هذا المفهوم ستعرف المقاولة توجه جديد نحو المقاولة الاجتماعية التي أصبح عليها من الضروري مراعاة الوضعية الاجتماعية للأجراء ومختلف الفاعلين في قطاع المقاولة وفق ما هو متعارف عليه في إطار قيم وقوانين هذا المجتمع الدولي.

وحيث إن الاهتمام بالمقاولات وبالرأسمال البشري داخل هذه التجمعات من خلال توفير الأرضية التي من شأنها المساهمة في تأمينه عبر ضمان دخل أدنى للأفراد والأسر بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم أو ملكيتهم، وتقليص حالة عدم الأمان لدى الافراد والأسر من شأنه تلبية أنواع معينة من الطوارئ الاجتماعية كالمرض والشيخوخة والبطالة، والتي قد تقود في بعض الأحيان إلى أزمات فردية وأسرية ومجتمعية غير مرغوب فيها.

وبالتالي فإن صورة المقاولة ما هي إلى نتاج لسياسة الدولة على المستوى الاجتماعي فإما أن تؤثر بالإيجاب وهذا ما سينعكس على المقاولة في علاقتها مع المتعاملين بها، ثم في علاقتها بالأجراء عبر تحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى المردود المادي والأداء المتطور للأجراء من جراء تبني المسؤولية الاجتماعية، أما الاشتغال بالنهج القديم الذي يشجع على الممارسات غير المشروعة على مستوى التشغيل وإهانة كرامة الأجير والمساهمة في تنامي القطاع غير المهيكل فهي أمور لاحظنا الآثار المترتبة عنها والمشاكل التي من الممكن أن تخلفها.

**2- المآلات السياسية لتبني المسؤولية الاجتماعية**

إن الحديث عن مستقبل الحماية الاجتماعية يقودنا للبحث عن المالات السياسية للدولة الاجتماعية، وبالضبط خلال مرحلة الأزمات والتي تُظهر الدول فيها مدى استعدادها من عدمه لمواجهة مثل هذه التحديات.

حيث بالرجوع للأزمة الأخيرة التي عرفها العالم خلال جائحة كورونا وما تمخض عنها بالملوس من ضعف لبنية الحماية الاجتماعية، وكيف أن القطاع غير المهيكل لم يصمد أمام هذا الجائحة خصوصا أجراء القطاع الخاص والأشخاص الذين لا يتوفرون على أي نظام للحماية الاجتماعية[31]، هذا المآل أفصح عن أزمة الحماية الاجتماعية، لكن هذه الأزمة تم التعامل معها بتحويلها من أزمة إلى تحدي جديد وهي ثورة الحماية الاجتماعية، وبالتالي فإن تنزيل مخرجات القانون –

[29]MouradAttarça, , Thierry Jacquot. "La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises: une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales." XIViéme Conférence internationale de Management Stratégique, Angers. 2005p 3.
Voir, A. Cherkaoui, la responsabilité sociétale des entreprisses au Maroc : facteurs déterminants, analyses perceptuelles et typologies comportementales, L'Harmattan, 2019, p. 286.

[30]- سهام موافق، تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الحقيقة، مجلد 17 عدد 03 سبتمبر 2018 ص 366 .

[31]- يراجع محمد كركرز، حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين المصابين بفيروس كورونا( COVID-19) وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي / الاغواط العدد السابع سبتمبر 2021.

الإطار 09.21 سيعطى تصور جديد حول وضعية الدولة مستقبلا والأسواق المالية بها كما سيؤسس لنموذج جديد من السياسات العمومية والاجتماعية والاستثمارية في مواجهة الازمات.

فعند المحن والأزمات تبرز أهمية الدولة والحكومات في تخطي المخاطر، وهو ما أبانت عنه العديد من الدول على رأسها المملكة المغربية، بالرغم من الاكراهات المصاحبة والمشاكل المتعددة، فإن استقرار الكثير من الدول رهين بالأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين داخل الدولة[32]، والشعور بعدم الأمان و الخوف من المستقبل هو ما يزعزع أي منظومة كيف ما كان شكلها ومكانتها عبر مجموعة من الآليات التي يمكن من خلال المواطنين التعبير عن سخطهم كالاضراب ... وغيرها من الآليات.

ومن ثم يبدو لنا أن هذا الورش قد تجاوز بجلاء الأبعاد الاجتماعية إلى أبعاد أمنية لحماية المواطنين داخل التراب الوطني للدولة إضافة إلى تبني المسؤولية الاجتماعية وهي خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار والأمن داخل المملكة المغربية.

**3- الحماية الاجتماعية ألية جديدة لتعزيز الانتماء المقاولاتي**

يعد تعزيز الانتماء المقاولاتي أيضا من التحديات الجديدة التي أصبحت تعرفها الأسواق المالية ومن المفاهيم المستحدثة التي تفسر العلاقة التبادلية بين الأجير والمقاولة، حيث تستمر هذه العلاقة باستمرار العلاقة التعاقدية، وخلال هذه المرحلة تكون هناك أفعال وسلوكيات تفسر وتترجم شعور الأجير تجاه المقاولة، وهذه العلاقة رهينة بما سيقدمه كل طرف للأخر وهي علاقة تبادلية على أساسها يتم تحديد ماهية الانتماء المقاولاتي[33].

فالانسان بطبيعته يحب أن يحظى بالعناية والمكانة والاحترام والتقدير مع الخوف من الإهمال أو النسيان، فكيف وهو مرتبط بمقاولة لا تحترم أدنى حقوقه التي تفرضها القيم الأخلاقية والقانونية وهي حرمانه من حقه في الحماية الاجتماعية، فأكيد أن الأجير لن يشعر بأي انتماء للمقاولة وغير مستعد للتضحية من أجل المقاولة، وإذا ما عكسنا هذا الوضع فالأجير باستشعاره لأهميته داخل المقاولة وحماية حقوقه التي يكفلها القانون بتأمينه من مخاطر المرض وإعطائه التعويضات العائلية وتأمينه في حالة فقدان الشغل وتأمينه على الشيخوخة، فإن الأجير يكتسب هوية مهنية تشعره بالانتماء إلى المقاولة حيث تسهر على كل ما قد يؤثر أو يشوش على عمله.

وبالتالي فإن آفاق تطبيق الحماية الاجتماعية وتنزيل هذا الورش يعد مدخل لتعزيز الانتماء التنظيمي داخل المقاولة، وذلك بتعزيز رغبة الأجير القوية للاحتفاظ بالمكانة داخل المقاولة من خلال بذل الجهد والاستعداد بقبول أهداف المقاولة وقيمها، بالإضافة إلى أن اهتمام المقاولة بالأجراء سيعزز الانتماء والولاء، وهذا ما سيساهم في نشر الاستقرار داخل المقاولة وتفادي مشاكل عديدة مثل الاضراب والتوقف عن العمل وغيرها من الاكراهات المصاحبة لهذه الوضع.

[32]-Stiglitz, J. Crise mondiale, emplois et protection sociale. Revue internationale du Travail,. (2009 148(1-2), 1-14. p 8 .

[33]- عيساوي الساسي، قراءة تحليلية لمقاربة الانتماء التنظيمي في المؤسسة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05 السنة 2018 ، ص160.

**ثانيا: الحماية الاجتماعية والرهانات المستحدثة للتنمية الاقتصادية**

سنتطرق في الشق الثاني من هذه الدراسة إلى دور أنظمة التأمين على المستوى الاستثماري (1) على أن نتطرق في الجزء الثاني لدور الحماية الاجتماعية في إجراء تحولي هيكلي يدمج القطاع غير المنظم نحو الاقتصاد الشامل (2) على أن نتطرق في الشق الأخير لدور الحماية الاجتماعية في التشجيع على خلق المقاولات المتوسطة والصغيرة (3).

**1- دور أنظمة التأمين على المستوى الاستثماري**

للتأمين أهمية كبرى في الحفاظ على الأخطار التي تهدد حياة أموال العمال داخل المقاولة، وقد برزت مساهمته بشكل إيجابي على مستوى التنمية الاجتماعية، حيث لا يخفى على الجميع أن التأمين هو أحد الأعمدة الأساسية لمنظومة الحماية الاجتماعية المُنتهجة من قبل الدولة[34]، وهي تعكس درجة الاهتمام التي توليها الدول للأفراد كونها تشمل كافة نواحي الحياة، كالصحة والبطالة والتقاعد[35]، ويعد موضوع التأمين أهم الركائز التي يرتكز عليها نظام الحماية الاجتماعية كونه يهتم بالتكفل بكافة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الأجير، لكن التأمين في الوقت الراهن أصبح يتجاوز الأبعاد الاجتماعية إلى أبعاد أخرى اقتصادية.

إذ يساهم التأمين في دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة فرص الاستثمار وتشجيع المستمرين على تحويل الموارد المالية إلى قطاعات إنتاجية أو خدماتية، عبر إحداث مشاريع جديدة أو تجديد مشاريع انتهى عمرها الافتراضي في مجموعة من القطاعات، وهو ما يمكن تصوره إذا ما تم العمل على تنزيل ورش الحماية كما هو مخطط له، وعلى سبيل المثال سيساعد الاستثمار في القطاع الصحي، إجراء مجموعة من المشاريع الخاصة عبر بناء مستشفيات ومصحات خاصة، بالإضافة إلى معامل لصناعة الأدوية حيث يضمن المستثمر استرجاع أمواله على اعتبار أن القطاع مؤمن، كما سيشجع المستثمرين في القطاع البنكي وقطاع التأمين على منح القروض وهو ما سينعكس على المنظومة الاقتصادية والميزان التجاري وعلى الخدمات الاجتماعية وفرص الشغل التي سيتم خلقها سواء على مستوى عدد الأطباء والممرضين والأجراء الذين سيعملون في الدعم.. وغيرهم من الأجراء[36].

وبالتالي، فإن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية سيساهم في تجاوز الغايات الاجتماعية التي أنشأ لأجلها إلى غايات اقتصادية تتمثل في جلب استثمارات أجنبية من خلال الاستثمار في القطاع الخاص عبر الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وهي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والرافعة التي يعول عليها للنهوض بالنموذج التنموي.

**2- دور الحماية الاجتماعية في إجراء تحول هيكلي يدمج القطاع غير المنظم نحو الاقتصاد الشامل**

يعتبر القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم عائق للتطور في الأنظمة الاقتصادية، هذا النمط الذي يضر بتنافسية المقاولات ويمنع حماية الشغيلة من الولوج لأساسيات الحماية الاجتماعية، كما يساهم في ضعف جاذبية مناخ

[34]-Mestrum, Francine. "Du développement social à la protection sociale: quel progrès?."tricontimental، 2013.p4 .
[35]- زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة المجلد 07 العدد 01 يناير 2018 ص12.
[36]- براهيمي سهام – براهيمي فايزة، دور أنظمة التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التأمين الصحي، مجلة الميزان العدد 2 رقم 2، دون ذكر السنة، ص71.

الأعمال والذي يؤثر على خلق القيمة المضافة في الممارسات النزيهة، كما لا يشجع على جلب مستثمرين إلى السوق الوطنية جراء المنافسة التي سيجدونها من جراء عدم خضوع بعض الفئات لأي التزام قانوني ويعفيهم من دفع الاجور المستحقة للأجير قانونيا، ويعفيهم من أداء الرسوم والضرائب حيث يكون هامش الربح وتكون تكلفة الإنتاج أقل مقارنة بمن ينتجون أو يقدمون نفس الخدمة، وهذا ما جاء في التقرير العام للنموذج التنموي، حيث بلغت الأرقام نسب جد مخيفة بلغت نسبة العمل في القطاع المهيكل المأجور ضمن الشغل الكلي نسبة 41 % أي أن النسبة الكبيرة المتبقية تشتغل في القطاع غير المهيكل ،وهذا شكل من أشكال المنافسة غير الشريفة للمقاولين المنضبطين الذين يساهمون في الضرائب وفي توفير الحماية الاجتماعية لأجرائهم. .

زيادة على ما سبق،فإن مشاكل القطاع غير المهيكل لا تتوقف عند مشكل المنافسة غير المشروعة، بل تتجاوزها إلى أن تلامس مؤشرات خاصة بتطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام الإجمالي، والحد الأدنى للأجور والمكون الرئيسي لمداخيل الدولة المتعلق بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويعزى هذا الوضع إلى التدني الشمولي المالي لهذه الوحدات ونقص السيولة، وهو العائق الرئيسي لهذه الوحدات، والتي تتميز بهشاشتها وعدم انتظام إيصالاتها المالية.

هذا وقد سلطت الأزمة الصحية الحالية الضوء على هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للمشتغلين في القطاع غير المهيكل وأهمية المساعدات المالية لدعم القوة الشرائية للقوى العاملة فيهعلى الرغم من الدور الذي تقوم به وحداته في التخفيف من حدة البطالة ونقص الدخل، فإن هيكلها التشغيلي وإنتاجيتها لا يسمحان بالتنمية الاقتصادية ولا يوفران حماية اجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية[37].

### 3- الحماية الاجتماعية والتشجيع على□لق المقاولات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في مختلف اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي تقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة، ومن شأن تعميم ورش الحماية الاجتماعيةالصغيرة والمتوسطة المساهمة في خلق بيئة اقتصادية تنافسية مضبوطة يراعى فيها روح القانون[38].

ولما كانت المقاولات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني،فإن المقاولات الكبيرة هي في حاجة ماسة للعديد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها قاعدة الشركات في المغرب ، ومن شأن تنزيل مشاريع الحماية الاجتماعية إعطاء دفعة كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي، خاصة في ظل وضعية المقاولات المغربية التي لا تزال تعاني من ضعف القدرة التنافسية، وعدم القدرة على القيام بأنشطة تصديرية من شأنها خلق قيمة مضافة على مستوى خلق الثروة وفرص الشغل[39]، مع العلم أن هذا النوع من المقاولات يمكن أن يساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا

[37]- لمياء الغاز - ياسمين بوزينب ، القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسة ووثيرة التطور، قسم الدراسات العامة، مديرية التوقعات المستقبلية المندوبية السامية للتخطيط العدد 16، العدد الثاني من مارس 2021.

[38]- Gautié, Jérôme. "Quelle troisième voie? Repenser l'articulation entre marché du travail et protection sociale." Centre d'Etudes de l'Emploi, Document de travail 30 (2003 P 13.

39 - Esping-Andersen, Gøsta, and Bruno Palier. Trois leçons sur l'État-providence. Paris: Seuil, 2008.p 3.

تتطلب استثمارات ضخمة، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي[40].

كما أن للمقاولات الصغيرة والمتوسطة دورمهم في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم النشاط والرأس المال، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنشاء تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، كما تعمل على تلبية الحاجات بالنسبة للسلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية الحاجات للاحتياجات الصناعية[41]،و من شأن التدخل الحكومي للدولة كذلك إصلاح قطاع الحماية الاجتماعية من خلال ما تم وضعه على مستوى القانون الاطار المساهمة بالملموس في ترقية القطاع غير المهيكل وتشجيع على خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**اتمة**

وفي الختام يمكن القول إن مستقبل الحماية الاجتماعية رهين بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي تم التقعيد له في القانون الإطار وفق رؤية سياسية مشتركة بين مختلف المتدخلين والفاعلين والمستفيدين من العملية، والذي سيساهم لا محالة في تمكين المغرب من الوفاء بالالتزامات الدولية كما حددتها الاتفاقيات الدولية والمقتضيات الدستورية والتشريعية.

إضافة إلى ذلك، فالحماية الاجتماعية الموجهة لقطاع المقاولات بالمغرب ستحقق مكاسب متعددة ومتنوعة على المستوى الاجتماعي وهذا رهين بوضع منظومة شاملة للمخاطر التي قد يتعرض لها مختلف الفاعلين والمساهمين في إنتاج الثروة لتحقيق التماسك الاجتماعي وإعادة توزيع الموارد بطريقة غير مباشرة في ظل ارتفاع تكلفة الوصول للرعاية الصحية وعدم كفاية الدعم الأسري وشمولية المخاطر المرتبطة بالرأسمال البشري الفاعل الرئيسي في خلق الثروة، هذا دون الحديث عن المكاسب الاقتصادية التي سترخي بضلالها على القدرة الشرائية للأفراد داخل المجتمع وما لها من تبعات على مستوى الدخل الأساسي للأفراد وخاصة بعض الفئات التي تعيش وضعية هشاشة.

ومن ثم يبدو أن تنزيل هذا الورش العملاق المتعلق بالحماية الاجتماعية سيشكل لا محالة منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة، الذي يتطلب تعبئة استثمارات هامة فضلا عن الانخراط الفعال لجميع القوى الفعالة من خلال التحلي بروح المواطنة والذي سيعزز أيضا مكانة المقاولة والأجير على المستوى الوطني والدولي وجعلها في مستوى التطلع.

[40]- أيوب صبحي، الاستثمار كرافعة للنموذج التنموي، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة مولاي اسماعيل، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية مكناس، السنة الجامعية 2020/2019 ،ص 44.
[41]- نور الدين بوالشرش، المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 2 العدد 2020/01، ص21.

## لائحة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

**المقالات**

براهيمي سهام – براهيمي فايزة، دور أنظمة التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التأمين الصحي، مجلة الميزان العدد 2 رقم 2، دون ذكر السنة،

زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة المجلد 07 العدد 01 يناير 2018.

سهام موافق، تبني المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة تحليلية لأراء عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الحقيقة، مجلد 17 عدد 03 سبتمبر 2018.

عيساوي الساسي، قراءة تحليلية لمقاربة الانتماء التنظيمي في المؤسسة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05 السنة 2018.

نور الدين بوالشرش، المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 2 العدد 2020/01.

لمياء الغاز - ياسمين بوزينب، القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسة ووثيرة التطور، قسم الدراسات العامة، مديرية

محمد كركرز، حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين المصابين بفيروس كورونا( COVID-19) وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي / الاغواط العدد السابع سبتمبر 2021.

**الأطاريح والرسائل**

أيوب صبحي، الاستثمار كرافعة للنموذج التنموي، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، جامعة مولاي اسمعيل، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية مكناس، السنة الجامعية 2020/2019.

### المراجع باللغة الفرنسية

**Ouvrages**

Cherkaoui. A, la responsabilité sociétale des entreprisses au Maroc : facteurs déterminants, analyses perceptuelles et typologies comportementales, L'Harmattan, 2019.

Gautié, -Esping-Andersen, Gøsta, and Bruno Palier. Trois leçons sur l'État-providence. Paris: Seuil, 2008
.d'Etudes de l'Emploi, Document de travail 30 ,2003
Mestrum, Francine. "Du développement social à la protection sociale: quel progrès?"centre tricontimental.21 - novembre 2013.
MouradAttarça, , Thierry Jacquot. "La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises: une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales." XIViéme Conférence internationale de Management Stratégique, Angers. 2005 .

**Articles :**

Stiglitz, J. Crise mondiale, emplois et protection sociale. Revue internationale du Travail, 148(1-2), 1-(2009).